استبعدتا البنوك الإسلامية بعد اجتماع ماراثوني بين «المالية» والشمالي

السلطتان تتفقان على إسقاط فوائد القروض

■ الزلزلة: التعديلات لم تؤثر على جوهر القانون .. والكلفة لن تتجاوز 720 مليون دينار

■ الشمالي: توافقنا على صندوق الأسرة كحل للمشكلة .. والكلفة لم تحدد بعد

اجتماع اللجنة المالية البرلمانية بحضور الشمالي (تصوير: صالح محمد)

اعلن رئيس اللجنة المالية النائب يوسف الزلزلة عن توافق حكومي - نيابي حول «معالجة فوائد القروض» وانتهى الى الموافقة على «القانون» بعد اجراء تعديلات محدوده سيتم ادراجها في تقرير تكميلي يحال الى مجلس الامة للتصويت عليه الاسبوع المقبل.

واوضح الزلزلة في تصريح الى الصحافيين عقب اجتماع اللجنة الذي استمر نحو ست ساعات، ان التعديلات التي تمت على القانون لم تؤثر على جوهره، مبينا ان من هذه التعاملات استبعاد المقترضين من البنوك الاسلامية بعد ان عرضت الحكومة على اللجنة رأي البنوك الاسلامية الذي أكد عدم امكانية اسقاط ارباح القروض الاسلامية بعد سداد اصل القرض.

واضاف ان اللجنة اتفقت مع الحكومة على تعديل صندوق المتعثرين، لاسيما في المادة التي كانت تشكل عائقا امام المشاركين فيه، مبينا ان التعديل يجيز لهم الاستفادة من قروض جديدة، على ان لا يتجاوز القسط الشهري 40 في المئة من راتب المقترض، مؤكدا انه لن يتم السماح للمشتركين في صندوق المتعثرين بصندوق الاسرة.

وذكر الزلزلة ان اللجنة اتفقت مع الحكومة على تعديل نيابي يتعلق على اعادة الاموال التي حصلت عليها البنوك من المقترضين اذا تجاوزت الفوائد 4 في المئة من سعر الخصم المحدد طبقا لتعليمات البنك المركزي. واشار الى ان اللجنة وافقت على السماح بدخول صندوق الاسرة لكل من تمت جدولة قروضه بعد 30/3/2008، مبينا ان كلفة القانون لن تتجاوز 720 مليون دينار بحدها الأقصى.

وقال: «ان التعديل يلزم البنوك بعدم استيفاء أي رسوم على المقترضين نظير الاستفادة من صندوق الأسرة».

من جانبه اعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي عن اتفاق الحكومة مع اعضاء اللجنة المالية على «صندوق الإسرة» كحل لقضية المقترضين، مبينا انه تم استبعاد البنوك الاسلامية من القانون، وكذلك المشمولين بقانون صندوق المعسرين.

واكد الشمالي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ام ان بإمكان المتعثرين الذين توجد لديهم مشاكل او مخاوف ان يلجأوا الى الادارة الفنية بوزارة المالية. وبين ان البنوك الاسلامية تم استبعادها من القانون لأن شمولها لن يضيف شيئا سوى الشحول من مدين للبنك الى مدين للدولة ولذلك لا يوجد داع لشمول البنوك الإسلامية.

ولفت الى ان هناك فرقاً جوهرياً ما بين صندوق «الأسرة» وصندوق «المتعثرين» في الصندوق الاول لا يتجاوز سقفه الزمني 15 عاما بينما الصندوق الثاني ليس له سقف زمني محدد.

ورداً على سؤال عن تكلفة القانون قال الشمالي «الكلفة لم تحدد بعد.. ونحن لا نتكلم عن الكلفة بقدر ما نتكلم عن حل المشكلة».

استنكرت تصريحات الحضور في ديوان الدوسري

«المستقلين»: محاولات تأليب الشعب ضد الحكومة مرفوضة

■ على أبناء الوطن الالتزام بالوحدة الوطنية وعدم شق الصف وإثارة النعرات

يعقوب الصانع

أحمد الليلي

طالبت كتلة المستقلين جموع ابناء الوطن بضرورة الالتزام بقانون الوحدة الوطنية وعدم شق الصف او اثارة النعرات القبلية والطائفية والعرقية لحرق البلد، مؤكدة ان محاولات تأليب الشعب الكويتي ضد حكومته مرفوضة ولا يمكن القبول بها، وجاء في بيان الكتلة ما يلي: اطلع اعضاء كتلة «المستقلون» على مشاركة بعض الحضور بديوان النائب السابق السيد الفاضل حسين براك الدوسري، وقد حاول البعض ان يؤلب الشعب الكويتي ضد حكومته وتطرق بوصف عام اسقطه على بعض المسؤولين السابقين والزملاء الافاضل اعضاء مجلس الامة منصبا نفسه نائبا عاما عن الكويت متناسيا ان هذا الوطن الحبيب يقاد من قائد واحد هو صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد، وسمو ولي عهده الامين الشيخ نواف الاحمد وتدار شؤون هذا البلد بحكومة وطنية يراسها سمو رئيس مجلس الوزراء وفريق حكومي من الشباب الكويتي المختصين نالوا جميعا ثقة أمير البلاد وثقة مجلس الأمة الشرعي ممثلا للشعب الكويتي. ونهيب بالجميع الالتزام بقانون الوحدة الوطنية وعدم شق الصف او اثارة النعرات القبلية والطائفية والعرقية لحرق هذا البلد الطيب الأمين بنار الفتنة.

تشمل الجمعيات الزراعية والجيش والشرطة والحرس وتتولى شؤون الرقابة

التميمي يقترح إنشاء هيئة عامة لإدارة التعاونيات

■ علينا المشاركة في حماية المواطنين من الاستغلال التجاري ودعم الاقتصاد الوطني

عبدالله التميمي

اقترح النائب عبدالله التميمي انشاء هيئة عامة لإدارة الجمعيات التعاونية تضم جميع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بما فيها الجمعيات التعاونية الزراعية والجيش والشرطة والحرس الوطني وتتولى شؤون الادارة والرقابة والمحاسبة والتوظيف والانتخابات وكافة شؤون الجمعيات التعاونية.

وقال التميمي ان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تشكل في البلاد رافداً مهماً في الاقتصاد الوطني وتساهم في حماية المواطنين من الاستغلال التجاري، حيث يتجاوز رأسمال هذه الجمعيات المليار دينار والتي يفوق عددها الخمسين جمعية تعاونية استهلاكية، وتشكل احد اهم موارد المال العام الذي يتعرض للتجاوز والشواهد كثيرة، بسبب افتقاده لادوات الرقابة والمحاسبة الصارمة وذلك لافتقاد وزارة الشؤون القدرة على توفير الكوادر المدربة والمتخصصة في السيطرة على هذه التجاوزات في ظل غياب مباشر لرقابة ديوان المحاسبة، لذا اتقدم بهذا الاقتراح برغبة بالتالي:

1 - تنشأ هيئة عامة لادارة الجمعيات التعاونية.

2 - يتولى الهيئة مجلس إدارة يراسه رئيس مجلس إدارة ومدير عام برتبة وزير.

3 - تضم الهيئة العامة للتعاون جميع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بما فيها الجمعيات التعاونية الزراعية والجيش والشرطة والحرس الوطني.

4 - تتولى الهيئة شؤون الادارة والرقابة والمحاسبة والتوظيف والانتخابات وكافة شؤون الجمعيات التعاونية.

5 - تشرف الهيئة على توفير الكوادر الفنية المدربة للعمل بالجمعيات بالاشتراك مع الجهات التعليمية في الدولة.

6 - تعد الهيئة قوانين متكاملة للعمل التعاوني في كافة مجالاته.

تضع اللمسات الأخيرة عليه في اجتماعها المقبل

المطوع: «المرافق العامة» ناقشت تأسيس هيئة النقل

اجتماع لجنة المرافق العامة

قال مقرر لجنة المرافق العامة النائب عدنان المطوع ان اللجنة اجتمعت اليوم «امس» وناقشت تاسيس هيئة النقل وبنود المشروع الحكومي والقانون النيابي وناقشنا ما هو الافضل لها ان تشرف الادارة على المرافق ام تقوم بتنفيذ المشاريع، ووجدنا انه من الافضل ان تقوم الهيئة بالاشراف على المرافق ومجلس الادارة ومكوناته من ذوي الخبرة والكفاءة وستأخذ الهيئة كل مسؤوليات الوزارات مثل الاشغال والمرور والهيئات الهندسية ما عدا التنفيذ وان تقوم ادارة المبادرات باستدعاء الشركات المساهمة العامة وفق قانون الـ«بي، او، تي».

وبين المطوع ان اللجنة قاربت على الانتهاء من القانون وسيكون الاجتماع القادم لوضع الاسس النهائية للهيئة العامة للنقل البري بدلا من ان تكون للنقل البحري والجوي والبري حتى تكون هناك هيئة مستقلة لكل نوع من النقل، موضحا ان الاشراف على الهيئة سيكون من قبل مجلس الوزراء وليس لوزير مختص حتى يكون لها السلطة المستقلة للاشراف والادارة. واضاف المطوع ان وزارة الاشغال ستقوم بإنشاء المشاريع بدلا من الادارة الهندسية، لافتا الى ان نسبة الاكتتاب 50 في المئة للمواطنين و26 في المئة للشريك الاستراتيجي و24 في المئة للحكومة او من يمثلها وستكون بالهيئة نسبة 70 في المئة من الموظفين كويتيين.

ناقشت المناهج والخطط مع الخياط والوتيد

«التعليمية»: مركز تطوير التعليم يجب أن يستقل عن وزارة التربية

خليل العبدالله

قال النائب د.خليل العبدالله ان اللجنة التعليمية التقت في اجتماعها مدير مركز تطوير التعليم د. رضا الخياط والوكيل المساعد المناهج مريم الوتيد، مشيراً إلى ان النقاش دار حول التصريح الذي ادلى به الخياط من قبل وانتقد فيه عمل اللجنة التعليمية حيث تم استيضاح اوجه الانتقاد ورد الخياط ان كلامه لم يكن انتقادا لهذه اللجنة.

وتابع العبدالله انه دار نقاش اخر تضمن انتقادات اللجنة للمناهج والخطط التعليمية وتم الاتفاق على ضرورة ان يكون مركز تطوير التعليم جهة مستقلة خارج مظلة وزارة التربية، مضيفاً: نحن ننتظر ان يقدم وزير التربية هذا المشروع حتى يقره المجلس.

وكشف العبدالله انه تم الاتفاق ايضا على ان منظومة التعليم تحتاج الى تطوير سريع لان هناك عقبة بيروقراطية وهناك ردة فعل ضد التغيير وقد اصرت اللجنة على ان يسير مشروع تطوير المنظومة التعليمية مع حل إلمشاكل مشيراً انه كان اتفاقا فكريا ومنهجيا.

ونوه إلى ان وزير التربية اعتذر عن حضور اجتماع اللجنة التعليمية، موضحا انه تقدم باقتراح بشان ضرورة ان يكون هناك تقرير يتضمن اعداد معايير نفسية لمديري المدارس ومن يقود العملية التعليمية.

ما قدمه النائب جاء عبر مواقع إلكترونية ويحتاج إلى ثبوتيات رسمية

عسكر: لا تهاون مع شركة سينستار .. وننتظر وثائق الدويسان

■ «الداخلية والدفاع» لا تقبل بالخداع القولي والتصريحات الجوفاء الهادفة إلى الإثارة الإعلامية

عسكر العنزي

أكد النائب عسكر العنزي ان ما قدمه النائب فيصل الدويسان من مواقع الكترونية عن الشراكة مع شركة إسرائيلية يعتبر غير موثق، بينما ما قدمه وزير الداخلية من مستندات تنفي تهم الزميل النائب موثق، ومختوم من مؤسسات حكومية، فكيف نطمئن إلى اتهامات من دون دليل».

وقال عسكر إنه من غير المقبول قول الزميل ان لجنة الداخلية والدفاع تتبنى وجهة نظر الوزير، في حين أنها منحته عدة فرص للحضور أمامها لكنه لم يحضر، مبينا أن اللجنة ستمنحه فرصة أخيرة الأسبوع المقبل للحضور امامها وتقديم ما لديه من مستندات ان كان لديه ثبوتيات رسمية، ونحن في انتظار ذلك تمهيدا لرفع تقرير اللجنة الى المجلس، مبينا ان اللجنة تقف على الحياد من جميع القضايا وتنظر دوما الى المصلحة العامة بعيد عن اي حسابات ليست في صالح آمن البلاد كما قد يتوهمه البعض.

واضاف ان اللجنة دوما تعتمد في سبيل الوصول الى الحقيقة على المستندات والثبوتيات الرسمية التي تقدم لها، وهي في هذا الصدد لا تجامل ولا تحابي احدا ايا كان، وفي هذا السياق نود الإشارة الى ان ما قدمه وزيرا الداخلية في اجتماع اللجنة امس بشان التحقيق في شركة سينستار اثبت من خلال المستندات الرسمية ان الشركة اساسا كندية، مبينا ان الشركة اساسا لم يتم التعاقد معها حتى الآن من قبل وزارة الداخلية.

وتابع: بشكل تفصيلي دعونا النائب الفاضل فيصل الدويسان لحضور اجتماعات اللجنة ثلاث مرات غير ان النائب تغيب وكل ما قدمه لنا مستندات غير رسمية مأخوذة من مواقع إلكترونية، ولا يمكن للجنة بأي حال من الأحوال الاعتماد عليها كونها مستندات غير رسمية.

واوضح انه في حال تغيب النائب عن اجتماع اللجنة وعدم تقديم اي مستندات رسمية فان اللجنة ملزمة انطلاقا من مسؤوليتها برفع تقريرها الى المجلس وما توصلت اليه من نتائج.

وأردف العنزي ان اللجنة لا تقبل بأي نوع من الخداع الذي يمارسه البعض في اقواله وفي تصريحاته، فهي تأخذ بالمستندات الرسمية وليس بالاقوال والتصريحات الجوفاء التي غاية هدفها الاثارة الاعلامية دون ما يثبت صحتها ودون تقديم ما يبرهن عدم حيادية اللجنة التي يدعيها الاخ الدويسان.

واكد ان حق النقد مكفول للجميع بطريقة موضوعية غير ان اللجنة لا تقبل باي نوع من الطعن او التشكيك في حياديتها، وهنا نتساءل اذا كان الاخ الدويسان يطعن ويتهم اللجنة بانها جاءت لتبرئة وزير الداخلية، فنقول له ان الوزير قدم مستندات رسمية تبرهن صحة ما ذهب اليه لكن انت ماذا قدمت غير التصريحات والمستندات غير الرسمية التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وتابع: ومع ذلك نقول له انه كان لديك ما يثبت صحة كلامك حول ما تدعيه في شأن ان شركة سينستار إسرائيلية فلديك الفرصة الاخيرة لتثبت ذلك، واللجنة على كامل الاستعداد للاستماع إليك وتفنيد كل المستندات بغية الوصول الى الحقيقة جلية.

أكدت أن مَنْ يحاول نشر خطاب الكراهية يضمر الشر لكل شرائح المجتمع وليس لفئة بعينها

«مجموعة 62» تطالب الحكومة بردع كل مَنْ يحرّض على إثارة الفتنة

■ قبازرد: البعض يلعب لعبة لا يستطيع مواجهة تبعاتها ولا يقدر على صد مخاطرها

■ لابد من الابتعاد عن كل ما يثير النعرات الطائفية والفتنة فالبلد لم يعد يحتمل بث الفرقة

■ تطبيق قانون الوحدة الوطنية وتجريم الكراهية على كل مَنْ تسول له نفسه شق الصف

■ لتتحمل الحكومة مسؤولياتها بالتصدي لكل ما من شأنه التأثير على وحدة الكويتيين

جاسم قبازرد

استهجنت «مجموعة 62» الأسلوب والطرح غير المسؤول الخارج عن المبادئ والثوابت الوطنية الذي صدر مؤخرا عن البعض، الأمر الذي يثير الفتنة ويشق الوحدة الوطنية، ولا يمكن السكوت عنه.

ورأت المجموعة على لسان منسقها الإعلامي م.جاسم قبازرد ان البعض يلعب لعبة لا يستطيع مواجهة تبعاتها ولا يقدر على صد مخاطرها، وتساءل مستغربا: لماذا يتسابق بعض المثقفين والساسة ممن بيوتهم من زجاج في نشر خطاب الكراهية والعنصرية؟ وما الدافع وراء اختلاق الصراع بين شرائح المجتمع؟!

وقال قبازرد: برز على الساحة في السنتين الماضيتين انحراف عن المألوف والقيم الحميدة التي تأسست عليها أعمدة حملت مسيرة الكويت الناجحة واضحة المعالم في شتى المجالات فحاول البعض بكل قوة خلخلة النسيج الوطني وتقطيعه بشتى انواع ووسائل التفرقة والإهانة والتجريح وإلغاء الغير، وخير دليل على ذلك ما صدر من تصريحات غير وطنية مؤخرا.

وأوضح أن من يحاول نشر خطاب الكراهية يضمر الشر لكل شرائح المجتمع وليس لفئة بعينها، مؤكدا ان مثل هذه الخطابات شر لا يمكن التغاضي عنه، مبينا انه لم يسبق للآباء والأجداد ان سمحوا بترسيخ خطاب الكراهية فيما بينهم، مشيرا إلى أن الرعيل الأول تعاملوا فيما بينهم ككويتيين دون النظر إلى انتماءاتهم العرقية أو الطائفية.

ودعا قبازرد إلى الإبتعاد عن كل ما يثير النعرات الطائفية والفتنة، مؤكدا أن البلد لم يعد يحتمل أي تحركات أو تصريحات من شانها بث الفرقة بين أفراد المجتمع الذي جُبل على احترام بعضه البعض

وشدد على ضرورة تطبيق القانون لاسيما قانون الوحدة الوطنية وتجريم الكراهية على كل مَنْ تسول له نفسه شق الصف وخلق نوع من النزعة بين ابناء الوطن الواحد، مطالبا الحكومة إلى التحرك السريع بحسم لردع كل مَنْ يحرّض على إثارة الفتنة، فضلا عن التصدي لكل ما من شانه التاثير على وحدة الكويتيين.